

تراكم الديون ينهك الشركات الحكومية في تونس

سياسة شراء السلم الاجتماعي والتوظيف العشوائي يفاقمان الخسائر ويقوضان التنافسية

بلغت وضعية الشركات الحكومية في تونس مستوى عاليا من المخاطر في ظل تراكم ديونها وغياب برامج إصلاح جذرية، ما يسلط الضوء على الاختلالات الهيكلية، حيث تسبب اعتماد الحكومات لسياسة التوظيف العشوائي لشراء السلم الاجتماعي وكذلك غياب حوكمة الأسعار وتزايد الإضرابات في توسيع العجز وتقويض التنافسية ما جرّ الشركات إلى مربع الخسائر.

تونس - تواجه الشركات الحكومية التونسية ومن بينها شركتا "الخطوط الجوية" و"فوسفات قفصة"، مصاعب بسبب تراكم الديون والخسائر وسط غياب الاستقرار السياسي في البلاد وأعباء التوظيف العشوائي، في أزمة فاقمتها تفشي وباء كوفيد - 19. وتدير الحكومة التونسية 110 شركات تنشط في قطاعات النقل والصناعة والخدمات وغيرها. ولكن منذ عام 2011، لم يتم الانتقال الاقتصادي مع الانتقال الديمقراطي في البلاد، بل تفاقمت أعباء هذه الشركات، خاصة "الخطوط الجوية" و"فوسفات قفصة" اللتين كانتا مصدرا مهما للعملة الصعبة لخزائن الدولة. وقال وزير النقل معز شقشوق في تصريحات إعلامية الأسبوع الماضي، "اليوم نتحدث عن مخططات لإنقاذ هذه الشركات وليس لإصلاحها فقط".

ودعا تريميش إلى "إجراء إصلاحات عميقة لاستعادة توازنات الشركات وتحسين أدائها، حيث لم تعد هذه المسألة من اهتمام الحكومة لتكون والاتحاد العام التونسي للشغل فقط، بل تجاوزتها تحت عين وكالات التقييم وصندوق النقد الدولي في إطار مراجعاته الدورية وفي أفق الدخول معه في اتفاق تمويل جديد".

وشدد "على ضرورة أن تتحمل الحكومة مسؤولية التوجهات غير المسؤولة للسنوات الماضية وإيجاد حلول للتخفيف من كلفة تسريح العمالة التي تم توظيفها تحت غطاء سياسي، وإعادة جدولة ديون الشركات الخاسرة لتستعيد قدراتها المالية على الاستمرار".

ومن بين مقترحات الإصلاح تسريح حوالي 200 موظف من مجموع الذين على دفعات تم انتدابهم خلال العشر سنوات الماضية، بهدف التخفيف من أعباء فاتورة الأجور التي ناهزت 200 مليون دينار (61 مليون يورو) في العام 2020.

إلى ذلك، لم تتمكن شركة "فوسفات قفصة" المتخصصة في استخراج وتحويل مادة الفوسفات وتصديره، بلوغ مستويات الإنتاج التي كانت تحققها ما قبل 2011 والتي ناهزت 8.2 مليون طن في العام 2010، وبلغت خلال العشر سنوات



الدولة ليست بقرة حلبوا

في هذه المؤسسات لامتناع غضب الشعب، سرعان ما قابلته دعوات متكررة من المانحين الدوليين بضرورة مراجعة هذه القرارات والإسراع بإصلاحات ضرورية للشركات. ودعا رئيس بعثة صندوق النقد الدولي إلى تونس كريس غيريغات الثلاثاء في مؤتمر صحافي السلطات التونسية إلى "التقليص من تحويلات الدعم للمؤسسات العمومية والتي تدار بسوء تصرف" بالإضافة إلى "إعداد استراتيجية للإصلاح". وأظهر تقرير تخفيض ترقيم ديون البلاد من قبل وكالة موديز مطلع الأسبوع الماضي من ب2 إلى ب3 وبإفاق سلبية، أن الضمانات التي تمنحها الدولة للشركات العمومية التي منحت 15 في المئة من الناتج الداخلي الخام في العام 2020، تمثل "عامل خطر إضافيا".

مخاضا متواصلًا إذ تداولت تسع حكومات على السلطة ولم تعرف استقرارا على مستوى التسيير وظلت ملفات الإصلاح مفتوحة دون الشروع في خطوات التنفيذ. ويؤكد بن حمودة أن "غياب الاستمرارية في العمل الحكومي وعدم الاستقرار السياسي منذ الثورة من أهم العوامل التي تحول دون الإصلاح". ومن بين أهم المؤشرات الدالة على تازم الوضع داخل "الخطوط الجوية" أنه لم يتم تعيين رئيس مدير عام على رأسها منذ منتصف العام الماضي إلى حدود مطلع 2021 حين تولت اللفة الحامدي المهمة ليتم بعد شهرين إقالتها إثر خلاف حاد مع "الاتحاد العام التونسي للشغل". وبعدها قامت شركة تركية فرنسية بتجميد حسابات الشركة تبعًا لقرار قضائي لأنها لم تسد ديونها متراكمة منذ مدة. ولجوء الدولة إلى حل التوظيف

من سنة إلى أخرى في هاتين الشركتين". وحاولت الحكومات المتعاقبة منذ العام 2011 تلبية مطالب الثورة المتمثلة في التشغيل، وفتحت باب الانتدابات في المؤسسات الحكومية التي كانت رافعة لاقتصاد البلاد، مقابل ذلك تضمن ولو بشكل مؤقت سلما اجتماعيا. ويضيف حسن "شهد قطاع الفوسفات مسارا تراجميا خلال بضع سنوات، تراجع البلاد من التصنيف الخامس من بين أكبر الدول المنتجة إلى المركز 12 عالميا وخسرت أسواقا. إلى ذلك، يرى الخبير الاقتصادي حكيم بن حمودة أن الشركات الحكومية "كانت تعاني حتى قبل 2011، وأثر ذلك ومن منطلق أن الحكومة حاولت شراء السلم الاجتماعي عبر التوظيف في هذه الشركات، تفاقمت مشكلاتها". وعلى المستوى السياسي، شهدت البلاد

الماضية نحو 4 ملايين طن كاقصى تقدير لعام 2017. ويعود سبب التراجع أساسا إلى توقف عمليات استخراج الفوسفات في منطقة الحوض المنجمي بحماضلة قفصة (وسط-غرب) بسبب الاحتجاجات والاعتصامات المطالبة بالتشغيل. ولم يكف الشلل الذي أصاب هذا القطاع الدولة خسائر مالية هامة فقط بل دفعها أيضا وفي سابقة إلى اللجوء إلى استيراد هذه المادة من الجزائر في سبتمبر الماضي لأنها تستخدم كسماد أساسي في الزراعة. ويعتبر وزير التجارة الأسبق والخبير الاقتصادي محسن حسن، أن الانتدابات العشوائية التي تم إقرارها بعد 2011 في هذه المنشآت الحكومية تعكس "سوء حوكمة وسوء تصرف، وبذلك تزايدت المصاريف وتدرجت ككرة الثلج



عودة حظر الجمعة الأسبوعي تثير مخاوف القطاعات الاقتصادية في الأردن

منظمات عمالية ترفض القرار الحكومي وتعتبره أحادي الجانب

ويتوقع الأردن ارتفاع الدين العام في عام 2021 إلى 38 مليار دولار بنسبة 88.3 في المئة من الناتج المحلي. ومن المتوقع أيضا أن ينكمش اقتصاد البلاد بما يزيد عن 5.5 في المئة العام الجاري، وهو أسوأ انكماش في عقدين. وقبل أن تضرب الجائحة، أفادت تقديرات صندوق النقد الدولي بأن اقتصاد الأردن سينمو 2 في المئة.



وأعلنت مديرية الأمن العام أنها بدأت في تفعيل نقاط العلق والدوريات الآلية والراجلة ابتداء من مساء الخميس من الأسبوع الماضي، لتطبيق حظر التجول ولن يُسمح بحرق أوامر الدفاع تحت أي ذريعة. ونهت إلى أنه سيتم إطلاق صافرات الإنذار إيدانًا باقترب وبدخول حظر التجول الشامل. ومنذ مارس حتى 20 أكتوبر الماضيين، كانت السلطات الأردنية تفرض حظر التجول الشامل ليوم أو يومين، قبل أن يقرر رئيس الوزراء بشر الخصاونة أن يكون بشكل أسبوعي أيام الجمعة. ويبدأ الحظر الشامل يوم الجمعة من العاشرة مساء ويستمر حتى السادسة من صباح السبت، بداية من الأسبوع الماضي وحتى إشعار آخر. ويستثنى الحظر ساعة واحدة لآداء صلاة الجمعة، كما كان قبل وقف العمل به في 3 يناير الماضي. وتضمن القرار تمديد ساعات الحظر "الجزئي" اليومي لساعتين إضافيتين، للأفراد والمنشآت التجارية، بحيث تبدأ للأفراد من الساعة العاشرة مساء، ومن التاسعة بالنسبة إلى المنشآت التجارية، ويستمر الحظر حتى السادسة من صباح اليوم التالي.

وعلى المستوى الشعبي، تصدّر هاشتاغ "رفض حظر الجمعة" قائمة الأكثر تداولًا في الأردن، الأربعاء من الأسبوع الماضي، فيما احتل هاشتاغ "حظر الجمعة" القائمة يوم الخميس التالي. وأعلنت مديرية الأمن العام أنها بدأت في تفعيل نقاط العلق والدوريات الآلية والراجلة ابتداء من مساء الخميس من الأسبوع الماضي، لتطبيق حظر التجول ولن يُسمح بحرق أوامر الدفاع تحت أي ذريعة.

ودعت لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب (الغرفة الأولى للبرلمان)، إلى الالتزام بتوجيهات العاهل الأردني بالوامة بين متطلبات السلامة العامة، والاستجابة إلى متطلبات تمكين القطاعات الاقتصادية من الإستدامة والبقاء. وطالبت اللجنة الحكومة في بيان، تلقت الأناضول نسخة منه، باتخاذ إجراءات فورية وعاجلة لحماية القطاعات الاقتصادية المتعثره بفعل أزمة الوباء.

فايروس كورونا وتبعات قرارات الإغلاق والحظر الشامل والجزئي". وتلقت مواقع إخبارية محلية عن نقابة أصحاب المطاعم استيائها من القرار، لافتة إلى أنها ستعود إلى خسائرها خاصة وأن مبيعاتها تصل إلى نسبة 60 في المئة أيام الجمعة. وعلى الصعيد الرسمي، نقلت وكالة الأنباء الرسمية "بترا" عن الخبير قولهم "إن حظر الجمعة تقييد لبعض الحقوق حماية لحق أهم وأعلى".

أجج قرار الحكومة الأردنية بإعادة حظر الجمعة الأسبوعي مخاوف القطاعات الاقتصادية المنهكة في ظل تبرير السلطات للإجراءات بمكافحة كورونا، فيما اعتبرت منظمات عمالية القرار أحادي الجانب ويَقوّض خسائر الشركات الصغيرة والمشاريع التجارية. أو فرض حظر شامل، يعدّ "ضربة قاضية ودمارا شاملا للاقتصاد الوطني". وتابح "مصلحة الاقتصاد الوطني تقضي بفتح كل القطاعات التجارية والخدمات، وعدم تعطيل مصالحها، لما تعانيه نتيجة توقف نشاطاتها بفعل أزمة

على الصعيد الاقتصادي، أصدرت العديد من الجهات العمالية والتجارية، بيانات رافضة للقرار لافتة إلى أنه سيعمّق خسائرها. وأعلنت غرفة تجارة الأردن في بيان، على لسان رئيسها نائل الكباريتي، رفضها "القاطع" للقرار، مؤكدة بأنه لا يصح في مصلحة الاقتصاد. وأضاف الكباريتي "أن القرار جاء من دون التشاور مع القطاع الخاص، الذي أبدى التزاما واضحا حيال تطبيق إجراءات السلامة والصحة والتباعد الجسدي، والتشدد في تطبيقها بما يضمن استمرار أعمالها".

وطالب الحكومة بإعادة النظر في موضوع حظر الجمعة، مشددا على ضرورة ألا يكون القرار الصحي على حساب مصلحة الاقتصاد المحلي. أما غرفة تجارة الزرقاء (ثاني أكبر المحافظات بعد العاصمة)، فقد وصف رئيسها حسين الشريم في بيان، أن قرار الحكومة بعدم فتح القطاعات المغلقة، وأي قرار بتمديد ساعات الحظر الجزئي



نائل الكباريتي هذا القرار جاء من دون التشاور مع القطاع الخاص

من يخفف متاعب التجار؟